﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰۚ وَإِن تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَىٰ حِمْلِهَا لَا يُحْمَلْ مِنْهُ شَيْءٌ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰۗ إِنَّمَا تُنذِرُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِٱلْغَيْبِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَۚ وَمَن تَزَكَّىٰ فَإِنَّمَا يَتَزَكَّىٰ لِنَفْسِهِۦۚ وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ ﴿١٨﴾﴾ [فاطر: 18]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قَبْلَها:

طمأنةُ المؤمنين من عواقب التَّهديد للمشركين

لمّا كان ما قبلَ هذه الآية مسوقًا في غرض التَّهديد، وكان الخطابُ للنّاس على وجه العموم فيها؛ أُريدَ طمأنةُ المسلمين من عواقب التَّهديد، فعَقَّب بأنَّ مَن لم يأتِ وزرًا؛ لا ينالُه جزاءُ الوازِر في الآخرة[1].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿تَزِرُ﴾: الأصلُ في (وزر) ثِقْلُ الشَّيءِ، فهوَ متعلِّقٌ بالحَمْلِ[2]، ثمَّ عبَّر عنهُ بالذُّنوبِ والآثام، تشبيهًا بثِقْلِ الجبلِ، فهوَ يُثقِلُ صاحبَه[3]، والوَزَر: الملجأُ الَّذي يُلتَجأ إليه من الجبل، والوِزْرُ: الثِّقَلُ تشبيهًا بوَزَر الجبل، والآثام تُسمّى أوزارًا؛ لأنَّها أحمالٌ مثقلةٌ، واحدها وِزْرٌ[4]، والوِزْرُ الحِمْلُ الثَّقيلُ مِنَ الآثامِ والذُّنوبِ[5]، فمعنى ﴿وَلَا تَزِرُ﴾ في هذه الآية: لا تحملُ نفسٌ حِمْلَ أخرى، أيْ: لا يُؤاخَذُ أحدٌ بذنْبِ غيرِه، ولا تَحمِلُ نفسٌ آثمَةٌ وِزْرَ نفسٍ أُخرى، ولكنْ كلٌّ يُجزَى بما كَسَبَ[6].

2) ﴿مُثْقَلَةٌ﴾: (ثقل) أصلٌ واحد يتفرَّع منه كلماتٌ متقاربة، وهو

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 22/ 287.
(2) ابن فارس، مقاييس اللّغة، والرّاغب، المفردات: (وزر).
(3) السّمين الحلبيّ، عمدة الحفّاظ: (وزر).
(4) الأنباريّ، الزّاهر في معاني كلمات النّاس: 1/ 207.
(5) الخليل، العين، والجوهريّ، الصّحاح: (وزر).
(6) البغويّ، معالم التّنزيل: 2/ 179.

ضِدُّ الخِفَّة، والثِّقَلُ: رُجحانُ الثَّقيل، والثَّقَلُ: متاعُ المسافرِ، وجمعه أثقالٌ، والأثقالُ أيضًا: الآثام، قال تعالى: ﴿وَلَيَحۡمِلُنَّ أَثۡقَالَهُمۡ وَأَثۡقَالٗا مَّعَ أَثۡقَالِهِمۡۖ﴾ [العنكبوت: 13]، أي: آثامَهم الَّتي تُثْقِلُهم، وتُثَبِّطُهم عن الثّواب، والمُثْقَلُ: الَّذي حَمَلَ فوقَ طاقته، والمُثقَلَةُ هي حاملةُ أوزار وخطايا، وهو اسم يُستعمَل بالتَّأنيث، ليست للمرأة خاصَّة، ولكنَّه يحمل على النَّفس، ويجري مجرى النَّعت[1]، فمعنى ﴿مُثۡقَلَةٌ﴾ في الآية، أي: نفس أثقلَتْها الأوزارُ، والثِّقْل: الإثمُ، سُمّيَ به؛ لأنَّه يُثقِلُ صاحبَه يومَ القيامة، ويُثبِّطه عن الثَّوابِ في الدُّنيا[2].

3) ﴿حِمۡلِهَا﴾: (حمل) أصلٌ واحد يدلُّ على إقلالِ الشَّيء، يقال: حَمَلْت الشَّيءَ أحمِلُه حَمْلًا، والحَمْلُ: ما كان في بطنٍ أو على رأس شجرٍ، يقال: امرأة حامِلٌ وحاملةٌ، فمن قال: حامل، قال: هذا نعتٌ لا يكون إلّا للإناث، ومن قال: حاملة، بناه على حَمَلَتْ، فهي حاملةٌ[3]، وفرَّق أهلُ اللُّغة بين الحَمْل والحِمْل، فقالوا: في الأثقال المحمولة في الظّاهر كالشَّيء المحمول على الظَّهر: حِمْلٌ، وفي الأثقال المحمولة في الباطن: حَمْلٌ، كالولد في البطن، والماء في السَّحاب، والثَّمرة في الشَّجرة تشبيهًا بحَمل المرأة[4]، وقد استُعير لفظُ (حِمل) في الآية للمعاني كالذُّنوب ونحوها، من باب جَعْلِ كلِّ محمول متَّصلًا بالظَّهر، كقوله سبحانه: ﴿وَهُمۡ يَحۡمِلُونَ أَوۡزَارَهُمۡ عَلَىٰ ظُهُورِهِمۡۚ﴾ [الأنعام: 31][5].

4) ﴿قُرۡبَىٰۖ﴾:(قرب) أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على خلاف البُعد، يقال: قَرُب يَقْرُب قُربًا، وفلانٌ ذو قرابتي، وهو من يقرُب منك رَحِمًا، والقُرْبة والقُرْبى: القَرابةُ[6]، والتَّقَرُّبُ: التَّدنّي والتَّواصلُ بحقٍّ أو قَرابةٍ، ويُستعمل القُرْب في المكانِ، وفي الزَّمانِ، وفي النِّسبةِ، وفي الحَظْوةِ، والرِّعايةِ، والقُدرة[7]، والقَريبُ والقَريبة ذو القَرابةِ، والجَمعُ مِن النِّساءِ قَرائِبُ، ومِن الرِّجالِ أَقارِبُ، والقَرابَةُ والقُرْبَى: الدُّنوُّ في النَّسب[8].

(1) الخليل، العَيْن، وابن فارس، مقاييسُ اللّغة، والرّاغب، المفردات: (ثقل).
(2) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 23/ 394.
(3) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (حمل).
(4) الرّاغب، المفردات: (حمل).
(5) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 4/ 435.
(6) الخليل، العَيْن، وابن فارس، مقاييسُ اللّغة: (قرب).
(7) الرّاغب، المُفردات: (قرب).
(8) ابن منظور، لسان العرب: (قرب).

5) ﴿يَخْشَوْنَ﴾: (خشي) أصلٌ يدلُّ على خَوْفٍ وذُعْرٍ، ثم يُحمل عليه المجاز[1]، فالخَشْيَةُ: الخَوْفُ، والخَشْيَةُ فيها اسْتِشعارُ النَّفْسِ حِدَّةً تَقَعُ لا مَهرَبَ مِنْها، وفيها - مع ذلك - اسْتيحاشٌ وجَفْوَةٌ وخُشونَةٌ، قد يُعَبِّرُ عنها التَّوتُّرُ الحادُّ[2]، ولهذا فالخَشْيَةُ أخَصُّ مِنَ الخَوْفِ، فهي خَوْفٌ يَشوبُهُ تَعْظيمٌ، وأكثَرُ ما يَكونُ ذلِك عَنْ عِلْمٍ بِما يُخْشى مِنْه[3]، ولذلك خُصَّ العلماء بها في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ [فاطر: 28].

6) ﴿تَزَكَّىٰ﴾: (زكو) أصلٌ يدلُّ على النَّماء والزِّيادة، وترجع معانيه كلُّها إلى النَّماء والطَّهارة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾ [التّوبة: 103][4]، والزَّكاة: النَّماء والبَركة والزِّيادة، وكذلك التَّطهيرُ[5]، ومنه زكاة المال: ما تخرجه من مالِك لِتُطَهِّرَه به[6]، وتزكيَةُ النَّفس: تنميَتُها بالخيرات والبَركات، وبزكاءِ النَّفسِ وطهارتِها يصير الإنسانُ مستحقًّا للأوصاف المحمودةِ في الدُّنيا، والأجرِ والثَّواب في الآخرة، وتزكيَةُ الإنسانِ نفسَه ضربان، أحدهما بالفعل، وهو محمود، وإليه قُصِدَ بقوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ۝٩﴾ [الشّمس: 9]، والثّاني بالقول، كتزكيَةِ العَدلِ غيرَه، وذلك مذمومٌ أن يفعل الإنسان بنفسِه، وقد نهى اللّهُ تعالى عنه فقال: ﴿فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمْ﴾ [النّجم: 32]، والمقصود بها هنا: الطَّهارةُ من أدناس الشِّرك، وأوضارِ الذُّنوب والمعاصي[7].

7) ﴿ٱلْمَصِيرُ﴾: (صير) أصلٌ صحيحٌ معناه المآلُ والمرجِعُ، يقال: صِرْت إلى فُلانٍ، أصير مصيرًا، وصار إلى كذا: انتهى إليه، وأصلُ المصير: هو المآل والمَرجِعُ الَّذي ينتهي إليه في تنقُّله وتحرُّكه، والمعنى هنا: المرجِعُ إلى اللّه في كلِّ شُؤون العباد في الدُّنيا والآخِرة[8].

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (وزر).
(2) جبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (خشي).
(3) الرّاغب، المفردات: (خشي).
(4) ابن فارس، مقاييس اللغة، والسّمين الحلبيّ، عمدة الحفّاظ، وجبل، المعجم الاشتقاقيّ: (زكو).
(5) الأزهريّ، تهذيب اللّغة، وابن فارس، المجمل، وابن منظور، لسان العرب، والزّبيديّ، تاج العروس: (زكو).
(6) الأزهريّ، تهذيب اللّغة، وابن منظور، لسان العرب، والزّبيديّ، تاج العروس: (زكو).
(7) القونويّ، الحاشية على تفسير البيضاوي: 16/ 47، والهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 23/ 397.
(8) ابنُ فارِس، مقاييسُ اللُّغة، والرّاغِبُ، المفردات، وابن الأثير، النِّهايَةُ: (صير)، والخضيريُّ، السِّراجُ، ص: 270، ومقاتلُ بن سليمان، تفسير مقاتِل: 1/ 232.

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

كلُّ نفسٍ رهينةٌ بما كسبَتْهُ من أعمال

يقول تعالى ذِكْره: ولا تحمل نفسٌ آثِمَةٌ إثمَ نفسٍ أُخرى غيرِها، بل كلُّ نفسٍ بما كسبت مرهونة، ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾﴾ [النجم: 39]، وإن تَسْأل نفسٌ مثقَلَة بالخطايا مَن يحمل عنها مِن ذنوبها؟ لم تجد من يَحمل عنها شيئًا، ولو كان الَّذي سألَتْهُ ذا قرابةٍ منها من أبٍ أو أخٍ ونحوِهما، إنَّما تُحَذِّر - أيُّها الرَّسول - الَّذين يخافون عذابَ ربِّهم بالغيب، وأدَّوا الصَّلاةَ حقَّ أدائها، ومن تَطَهَّر من الشِّرك وغيره من المعاصي؛ فإنَّما يتطهَّر لنفسِه، وإلى الله سبحانه مآلُ الخلائق ومصيرهم، فيُجازي كُلًّا بما يستحِقُّ[1].

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغيُّ:

دلالةُ الواو في قوله: ﴿وَلَا تَزِرُ﴾:

النَّجاةُ للمؤمنين والهلاك للكافرين

جاء التَّعبيرُ بالواو في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ لشِدَّةِ ارتباطه بما قبله، فإنَّه لمّا كان ما قبلَ هذه الآية مسوقًا في غرض التَّهديد، وكان الخطاب للنّاس؛ أُريدَت طمأنةُ المسلمين من عواقب التَّهديد، فعقَّب بأن مَن لم يأتِ وزرًا؛ لا يناله جزاءُ الوازِر في الآخرة، وفي دلالة التَّعبيرِ بالواو أيضًا: أن تكونَ هذه الآية وعدًا بالإنجاء من عذاب الدُّنيا إذا نزل بالمهدَّدين الإذهابُ والإهلاك، مثلما أُهْلِكَ فريقُ الكفّار يومَ بدر، وأُنجيَ فريقُ المؤمنين[2]، كما دلَّ على ذلك في الآية السّابقة.

دلالةُ التَّعبير بالفعل ﴿وَلَا تَزِرُ﴾:

كـلُّ نـفسٍ بما كسبت رهينة

أوثِرَ التَّعبير بالفعل ﴿وَلَا تَزِرُ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ لما يحمله من معنى الثِّقل؛ لأنَّ مادة (وَزَرَ، يَزِرُ) تُطْلَق على الحِمْل الثَّقيل، وعلى الذَّنب والجناية؛ لثِقَل عاقبتِها على جانيها؛

(1) ابن جرير، جامع البيان: 19/ 353، نخبة منَ العلماء، التّفسير الميسر، ص: 436.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 22/ 288.

لذلك آثَر التَّعبيرَ بالوزر دونَ غيرِه، والمعنى: ولا تَحْمِل حامِلَةٌ حِمْلَ أخرى، أي: لا يُحَمِّل اللّهُ نفسًا حِملًا جعلَهُ لنفس أُخرى؛ عَدلًا منه تعالى؛ لأنَّ الله يحبُّ العدلَ، وقد نفى عن شأنه الظُّلْمَ، وإن كان تصرُّفه إنَّما هو في مخلوقاته[1].

دلالةُ التَّعبيرِ بصيغة المضارع المنفي:

محلُّ المؤاخذةِ بالذُّنوب يومَ القيامة

جاء التَّعبيرُ بصيغة المضارع المنفي في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾؛ للدَّلالة على أنَّ محلَّ المؤاخذة بالذُّنوب هو يومُ القيامة، وهو اليوم الموعودُ لمجازاة الخلائق على أعمالها.

بلاغةُ الاستعارةِ في الآية:

تجسيدُ الذُّنوب في صورةٍ محسوسة يومَ القيامة

تضمَّن قولُه تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ استعارةً بديعةً، فأصْلُ الوِزْر الحِمْلُ الثَّقيلُ من الأجرام، فاستُعيرَ للمعاني كالذُّنوب ونحوِها، والغرضُ من ذلك: تمثيل هيئة عنَتِهم، وشِدَّة مشقَّتهم من جَرّاء ذنوبهم الَّتي اكتسبوها، فكأنَّهم يحملونها؛ لأنَّهم يُعانون شِدَّة آلامِها، كما يعاني مَن يَحْمِل حِملًا ثقيلًا[2].

نُكْتَةُ التَّعبير باسم الفاعل المؤنَّث ﴿وَازِرَةٌ﴾:

كلُّ نفسٍ وازرةٍ مهمومةٌ بهمِّ وِزْرِها

آثَر النَّظمُ التَّعبيرَ باسم الفاعل ﴿وَازِرَةٌ﴾، دونَ التَّعبير بأنَّه: (لا تَزِر نفسٌ وِزْرَ أخرى)، في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾؛ للدَّلالة على أنَّ كلَّ نفسٍ وازرةٍ مهمومةٌ بهمِّ وِزْرِها، متحيّرةٌ في أمرها، وكذلك لنُكْتَةِ أنَّ القائلَ: (ولا تَزِر نفسٌ وزر أخرى)، قد يجتمع معها ألّا تَزِرَ وزرًا أصلًا، كالمعصوم ﷺ، لا يَزِرُ وِزرَ غيرِه، ومع ذلك لا يَزِرُ وِزرًا رأسًا، فقوله: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ﴾ يُبيِّن أنَّها تَزِر وزرَها، ولا تَزِر وزرَ الآخرين[3].

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 22/ 288.
(2) أبو حيّان، البحر المحيط: 9/ 24.
(3) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 26/ 231، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 22/ 288.

دلالةُ الإسنادِ إلى المؤنَّث دونَ التَّذكير:

مـنـاسـبـةُ معنى النَّفسِ للاكتساب

وجهُ اختيارِ الإسناد إلى المؤنَّث في قوله: ﴿وَازِرَةٌ﴾، جاء بتأويل النَّفس دون أن يجريَ الإضمارُ على التَّذكير بتأويل الشَّخص؛ لأنَّ معنى النَّفس هو المتبادرُ للأذهان عند ذكر الاكتساب، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾ [الأنعام: 164]، وقولِه: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴿٣٨﴾﴾ [المدثر: 38]، وغيرِ ذلك من الآيات.

دلالةُ حذفِ الموصوف:

حُذِفَ الموصوف في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ﴾، وتقديره: (نفس وازرة)، وقد تُرِك ذِكْرُه لظهور الصِّفة، ولزومِها للموصوف.

غرضُ الإخبار بنفي الوزر:

كمالُ عدلِهِ ﷻ

الغرضُ من الإخبارِ بنفي الوزرِ في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ هو بيانُ عدلِ الله ﷻ، بألّا تأثَمَ نفسٌ آثِمَةٌ بإثْمِ نفسٍ أخرى غيرها، ولكنَّها تَأثَمُ بإثمها، وعليه تُعاقب دونَ إثم أخرى غيرها[1]، فكلُّ نفسٍ تتحمَّل ما اكتسبته من الذَّنب لا يجاوزها إلى غيرها، وهذا من عدلِهِ سبحانه.

نُكْتَةُ تنكيرِ ﴿وَازِرَةٌ﴾:

إفـادةُ العمومِ والتَّأكيد

جاء لفظُ ﴿وَازِرَةٌ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ نكرةً؛ وذلك لإفادة التَّعميم والتَّوكيد، فأمّا التَّعميم؛ فمعنى وازرة: أنَّ كلَّ نفسٍ - دونَ تعيين - يقع عليها وِزْرُها دونَ وِزْرِ غيرِها، وأمّا التَّوكيد؛ فالمقصودُ منه توكيدُ العمومِ؛ لأنَّ ﴿وَازِرَةٌ﴾ نكرةٌ في سياق النَّفي، فتَعُمُّ كلَّ نفسٍ وازرة.

بلاغةُ حذف موصوف ﴿أُخْرَىٰ﴾:

لفظ ﴿أُخْرَىٰ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ صفةٌ

(1) ابن جرير، جامع البيان: 10/ 48.

لموصوف محذوفٍ، تقديره: (وزر نفس أخرى)، وإنَّما أبقيَ على الصَّفة دونَ الموصوف للعِلْم به، ولدلالة ما سبق من الكلام عليه.

نُكْتَةُ جِناس الاشتقاق في ﴿تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ﴾:

جناسُ الإلحاق بما اتَّفق في أصل الاشتقاق

في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ محسِّنٌ بديعيٌّ يُسَمّى بجِناس الاشتقاق، حيثُ توافقت كلمتا ﴿تَزِرُ﴾ و﴿وَازِرَةٌ﴾ في الحروف الأصول، وهو ملحَقٌ بالجناس الاصطلاحيِّ؛ لأنَّ كثيرًا ما يُلْحَق بالتَّجنيس الكلمتان الرّاجعتان إلى أصلٍ واحدٍ بالاشتقاق، لما فيه من المسامحة[1].

دفعُ توهُّمِ تعارضِ هذه الآية مع غيرها:

حَمْلُ المُضِلّين أثقالَ ضلالهم مع أثقالِ إضلال النّاس

يتوهَّم البعضُ وقوعَ تعارضٍ هذه الآية: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾، مع قوله سبحانه: ﴿وَلَيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالًا مَّعَ أَثْقَالِهِمْ وَلَيُسْـَٔلُنَّ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ عَمَّا كَانُوا۟ يَفْتَرُونَ ﴿١٣﴾﴾ [العنكبوت: 13]، حيثُ إنَّه نفى في موضع فاطر أن تحمل نفسٌ إثمَ نفسٍ أخرى، وأثبتَ في موضع العنكبوت حملَ بعضِ النّاس لأوزارٍ أخرى، وبالنَّظر والتَّدقيق: لا يوجدُ تعارضٌ بينهما، وهذا واضحٌ في توفيق بعضِ العلماء بين الآيتين، فآيةُ سورة فاطر نفت أن يحمِل أحدٌ وِزرَ آخَرَ، لا مُشاركةَ له للحامِلِ على اقتراف الوِزر، وأمّا آية سورة العنكبوت؛ فموردها في زعماء المشركين، الذين مَوَّهوا الضَّلالةَ، ودَعَوا إليها، فإنَّ أوَّل تلك الآية: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّبِعُوا۟ سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَـٰيَـٰكُمْ﴾ [العنكبوت: 12]، فأخبر اللّهُ عن الضّالّين المُضِلّين أنَّهم يحملون أثقالَ إضلالِ النّاس مع أثقالِ ضلالهم، وذلك كُلُّه أوزارهم، ما فيها شيءٌ من وِزر غيرهم، فلا تعارض بين الآيتين، ألا ترى كيف كذَّبهم اللّهُ تعالى في قولهم: ﴿ٱتَّبِعُوا۟ سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَـٰيَـٰكُمْ﴾

(1) العصام الأسفراييني، الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم: 2/ 464.

[العنكبوت: 12] بقوله تعالى: ﴿وَمَا هُم بِحَٰمِلِينَ مِنْ خَطَٰيَٰهُم مِّن شَىْءٍ ۖ إِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴿١٢﴾﴾ [العنكبوت: 12][1]، ويزيد هذا المعنى وضوحًا حديثُ: «من سَنَّ سُنَّةً سيئةً؛ فعليه وزرُها ووزرُ مَن عملَ بها إلى يوم القيامة»[2].

دلالةُ التَّعبير بالواو في قوله: ﴿وَإِن تَدْعُ﴾:

دلَّ التَّعبيرُ بالواو على عطف قوله تعالى: ﴿وَإِن تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَىٰ حِمْلِهَا لَا يُحْمَلْ مِنْهُ شَىْءٌ﴾ على قوله: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾؛ لوجود المغايرة بين الآيتين، فالآيةُ الأولى: في الدَّلالة على عدلِ اللّه تعالى في حكمه، وأنَّه تعالى لا يُؤاخذ نفسًا بغير ذَنبِها، والآية الثّانية: في أنَّه لا غياثَ يومئذٍ لمَن استغاث، حتّى إنَّ نفسًا قد أثقلتَها الأوزار، لو دعت إلى أن يُخفف بعضُ وِقرها؛ لم تُجَبْ، ولم تُغَثْ، وإن كان المدعوُّ بعضَ قرابتِها من أبٍ أو ولدٍ أو أخٍ[3]؛ لذلك كان العطف بالواو، ليوجد التَّناسبُ بينهما.

التَّهويلُ والتَّرهيب بنفي الإغاثة ولو من الأقربين

بلاغةُ ذِكْرِ ﴿وَإِن تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَىٰ حِمْلِهَا﴾ بعد الجملة السابقة:

ذُكِرَت هذه الجملة ﴿وَإِن تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَىٰ حِمْلِهَا﴾ بعد قوله: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾؛ لوجود معنًى في الجملة الثّانية لا يوجد في الأولى؛ حيثُ يَتصوَّر البعضُ أنَّه لا فرق بين معنى الجملتين، والصَّحيح وجودُ فرقٍ بينهما، فهذه الجملة نفيٌ للتَّحمُّل اختيارًا، والجملة السّابقة نفيٌ له إجبارًا، وقيل: إنَّ في الجملة الأولى نفيَ حَمْلِ جميعِ الوِزْرِ، بحيثُ يتعرّى منه المحمولُ عنه، وفي الثّانية نفيُ التَّخفيف؛ فلا اتِّحاد بين مضمون الجُملتين، وذهبَ البعضُ إلى أنَّ الجملة الثّانية أعمُّ من الأولى، فقال: "وهذا النَّفي للحَمْل بعد الطَّلب من الوزارة أعمُّ من أن يكون اختيارًا أو جَبْرًا، وإذا لم يُجْبَر أحدٌ

نفيُ حملِ الأوزار بالاختيار أو بالإجبار

(1) الزّمخشريّ، الكشّاف: 3/ 606، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 22/ 288.
(2) أخرجه التّرمذيّ في سننه، برقم: (2675)، وهو حديث صحيح.
(3) الزّمخشريّ، الكشّاف: 3/ 607.

على الحَمْل بعد الطَّلب والاستعانة؛ عُلِمَ عدمُ الجَبرِ بدونه بالطَّريق الأولى، فيَعُمُّ النَّفيُ أقسامَ الحَمْل كلَّها"[1].

بلاغةُ التَّعبيرِ بالجملة الشَّرْطيَّة:

نـفـيُ الإغـاثـةِ مطلقًا في جميع الأحوال

دلَّ التَّعبيرُ بأسلوب الشَّرط في قوله تعالى: ﴿وَإِن تَدۡعُ مُثۡقَلَةٌ إِلَىٰ حِمۡلِهَا لَا يُحۡمَلۡ مِنۡهُ شَيۡءٞ﴾ على نفي الإغاثةِ مطلقًا في جميع الأحوالِ من الدُّعاء وعدمِه، وعلى تعليق مضمون الجواب على دوام حصولِ مضمون الشَّرط، ويكون المعنى: (حصول انتفاءِ الحَمْلِ بحصول الدُّعاء إلى ذلك)، مع أنَّ الدُّعاء مَظِنَّة رحمةِ الدّاعي وإجابته إلى سُؤْله، ففيه نفيُ إغاثةِ أحدٍ لأحد مطلقًا.

نُكْتَةُ الشَّرط بـ (إن) دونَ (إذا):

احـتـمـالُ سُـؤالِ الـغَـوْثِ وعـدمِ إجابته

ورد في قوله تعالى: ﴿وَإِن تَدۡعُ مُثۡقَلَةٌ إِلَىٰ حِمۡلِهَا لَا يُحۡمَلۡ مِنۡهُ شَيۡءٞ﴾ استِعْمالُ حرف الشَّرط الجازم (إنْ) دون (إذا)؛ مناسبةً لسياق احتمالِ سؤالِ الغَوْثِ، فحرفُ (إن) يَرِدُ عمومًا في المعاني المحتمَلةِ الوقوعِ والمشكوكِ في حصولها، والموهومةِ والنّادرةِ والمستحيلةِ، وسائرِ الافتراضات الأخْرى، وأمّا (إذا)؛ فتُستعمَل عندما يكون الشَّرطُ فيها مقطوعًا بوقوعه[2]، وممّا يُذْكَر في سِرِّ التَّعبير بـ (إن) دونَ (إذا) التَّأكيدُ على الصّورة الذِّهنيَّة الَّتي ذكرها القرآن، بأن كلَّ إنسانٍ مشغولٌ بنفسهِ دونَ غيرِه، قال تعالى: ﴿يَوۡمَ يَفِرُّ ٱلۡمَرۡءُ مِنۡ أَخِيهِ ٣٤ وَأُمِّهِۦ وَأَبِيهِ ٣٥ وَصَٰحِبَتِهِۦ وَبَنِيهِ ٣٦ لِكُلِّ ٱمۡرِيٕ مِّنۡهُمۡ يَوۡمَئِذٖ شَأۡنٞ يُغۡنِيهِ ٣٧﴾ [عبس: 34 - 37].

دلالةُ التَّعبيرِ بالدُّعاء في: ﴿وَإِن تَدۡعُ﴾:

المبالغةُ في نفي الإغاثة في يوم القيامة

استُعمل فعلُ الدُّعاء في قوله تعالى: ﴿وَإِن تَدۡعُ مُثۡقَلَةٌ إِلَىٰ حِمۡلِهَا لَا يُحۡمَلۡ مِنۡهُ شَيۡءٞ﴾ مبالغةً في نفي الإغاثةِ يوم القيامة، ففيه إشارةٌ إلى

(1) الآلوسي، روح المعاني: 22/ 184.
(2) السّامرائيّ، معاني النّحو: 4/ 69.

أنَّ أحدًا لا يَحمِل عن أحدٍ شيئًا مبتدئًا، ولا بعدَ السُّؤال، فإنَّ المحتاج قد يَصبِر، وتُقضَى حاجتُه من غير سؤاله، فإذا انتهى الافتقارُ إلى حَدِّ الكمال يُحوجُه إلى السُّؤال[1]، وفيه إشارةٌ إلى ما سيكون في الآخرة عندما تستصرخ نفسٌ مَن يحمل عنها شيئًا من أوزارها، كما كانوا يزعمون أنَّ أصنامَهم تشفعُ لهم، ثمَّ لا يجدون مَن يجيبهم لذلك، وفي التَّعبير بالمضارع دلالةٌ على تجدُّد المحاولات في دعوة النَّفس الآثمة مَن يحمل عنها شيئًا من آثامها، وأنّى لها ذلك[2]؟.

نُكْتَةُ حذفِ مفعول ﴿تَدْعُ﴾:

إفادةُ العموم، والاعتناءُ بفعل الدُّعاء

حُذِف مفعولُ فعلِ الدُّعاء في قوله تعالى: ﴿وَإِن تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَىٰ حِمْلِهَا لَا يُحْمَلْ مِنْهُ شَيْءٌ﴾ لإفادة العموم، فيشمل كلَّ مدعوٍّ، من غير أن يُقصَدَ النَّصُّ على مفعول معيَّن[3]، ونظيرُه قولُه تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [يونس: 25]، أي: كلَّ أحد، وكذلك يُستفاد من حذفِهِ التَّركيزُ على فعل الدُّعاء في حدِّ ذاته، والاقتصار على إثبات معنى الفعل؛ لإفادة الوجود المجرَّد في الشَّيء، دون التَّعرُّض للمعمول[4]، فيُجعَلُ المُتعدّي كغير المُتعدّي في أنَّك لا ترى له مفعولًا، لا لفظًا ولا تقديرًا، وإذا كان الكلام مُنصَبًّا إلى غرض من الأغراض جُعِلَ سياقُه له وتوجُّهُه إليه، كأنَّ ما سِواه مرفوضٌ مُطَّرَح[5].

دلالةُ حذفِ الموصوف، وإبقاءِ الصِّفة ﴿مُثْقَلَةٌ﴾:

عـدمُ إغـاثـةِ المُثقلَة بـالأوزار مـطـلـقًـا يـومَ القيامة

جاء التَّعبيرُ القرآنيُّ بلفظ ﴿مُثْقَلَةٌ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَإِن تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَىٰ حِمْلِهَا﴾ صفةً لموصوف محذوفٍ، تقديره: نفسٌ ﴿مُثْقَلَةٌ﴾؛ للدَّلالة على أنَّ هذه النَّفسَ أثقلتها الأوزارُ وتمكَّنت منها، يدلُّ على

(1) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 26/ 231.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 22/ 289.
(3) الزّمخشريّ، الكشّاف: 3/ 607، والخطيب القزويني، التّلخيص في وجوه البلاغة، ص: 127.
(4) الجرجانيّ، دلائل الإعجاز، ص: 153.
(5) الزّمخشريّ، الكشّاف: 4/ 8.

ذلك وزن ﴿مُثۡقَلَةٌ﴾، والثِّقْلُ: الإثم، سُمّيَ به؛ لأنَّه يُثقِلُ صاحبَه يومَ القيامة، ويُثبِّطُه عنِ الثَّواب في الدُّنيا[1].

نُكتَةُ وصفِ النَّفس بأنَّها ﴿مُثۡقَلَةٌ﴾، بعد وصفِها بـ ﴿وَازِرَةٌ﴾:

ليس عدمُ الوزرِ لعدمِ كونه محلًّا للرَّحمة بالثِّقلِ، بل لكون النَّفسِ مثقلةً

في وصف النَّفس بأنَّها مُثقلةٌ بعد وصفها بأنَّها وازرة نُكْتَةٌ بديعة، حيثُ إنَّه قال أوَّلًا: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٞ وِزۡرَ أُخۡرَىٰۚ﴾، فيُظَنُّ أنَّ أحدًا لا يحمِلُ عن أحد؛ لكون ذلك الواحد قادرًا على حَمْله، كما أنَّ القويَّ إذا أخذ بيده رُمّانة أو سَفرجلةً لا تُحمَل عنه، وأمّا إذا كان الحِمْل ثقيلًا؛ فقد يُرحَمُ الحامِلُ، فيُحمَلُ عنه، فقال: ﴿مُثۡقَلَةٌ﴾، يعني: ليس عدمُ الوزرِ لعدمِ كونه محلًّا للرَّحمة بالثِّقلِ، بل لكون النَّفسِ مثقلةً، ولا يُحمَل منها شيءٌ[2].

نكتةُ تنكير ﴿مُثۡقَلَةٌ﴾:

إفادةُ التَّعميم والتَّوكيد

جاء لفظُ ﴿مُثۡقَلَةٌ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَإِن تَدۡعُ مُثۡقَلَةٌ إِلَىٰ حِمۡلِهَا﴾ نكرةً؛ لإفادة التَّعميم والتَّوكيد، فأمّا التَّعميمُ؛ فبسببِ كونِ (نفس مثقلة) يفيدُ الشّيوعَ في كلِّ نفسٍ دونَ تعيين، وأمّا التَّوكيدُ؛ فالمقصودُ منه توكيدُ العموم؛ لأنَّ قوله: ﴿وَإِن تَدۡعُ مُثۡقَلَةٌ﴾ نكرةٌ في سياق الشَّرط، فتَعُمُّ كلَّ نفسٍ مُثْقَلَةٍ.

دلالةُ تعلُّقِ الجارِّ والمجرور ﴿إِلَىٰ حِمۡلِهَا﴾:

الحِمْلُ سببُ الدُّعاء وعِلَّتُهُ

تعلُّق الجارِّ والمجرور ﴿إِلَىٰ حِمۡلِهَا﴾ في قوله تعالى: ﴿وَإِن تَدۡعُ مُثۡقَلَةٌ إِلَىٰ حِمۡلِهَا﴾ بالفعل ﴿تَدۡعُ﴾، وجُعِلَ الدُّعاءُ إلى الحِمْل؛ لأنَّ الحِمْل سببُ الدُّعاء وعِلَّتُه، فالتَّقدير: وإن تدعُ مُثْقَلَةٌ أحدًا إليها؛ لأجل أن يُحْمَل عنها حِمْلُها، فحُذِف أحدُ متعلِّقَي الفعلِ المجرورِ باللّام، لدلالة الفعل ومُتعلِّقه المذكورِ على المحذوف[3].

(1) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 23/ 394.
(2) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 26/ 231.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 22/ 289.

بلاغةُ الاستعارة في ﴿حِمْلِهَا﴾:

تجسيدُ حَمْلِ الذُّنوب والأوزار في صورةٍ محسوسة

تظهر بلاغةُ الاستعارةِ في استعمال لفظ (حِمْل) في قوله تعالى: ﴿وَإِن تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَىٰ حِمْلِهَا﴾، وهو في أصل وضعهِ ما كان على الظَّهر من الأجرام، فاستُعير للمعاني كالذُّنوب ونحوها، فيُجْعَلُ كلُّ محمولٍ مُتَّصلًا بالظَّهر، كقوله: ﴿وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَىٰ ظُهُورِهِمْ﴾ [الأنعام: 31]، كما جُعِل كُلُّ اكتساب منسوبًا إلى اليد[1].

نُكْتَةُ بناءِ الفعل ﴿يُحْمَلْ﴾ لما لم يُسمَّ فاعلُه:

انتفاءُ الحِمْل في ذاته، دونَ النَّظر إلى فاعله

بُنِيَ الفعلُ ﴿يُحْمَلْ﴾ في قوله تعالى: ﴿لَا يُحْمَلْ مِنْهُ شَيْءٌ﴾ لما لم يُسمَّ فاعلُهُ؛ للتَّركيز على انتفاء الحِمْل لأهمّيَّته في ذاته دونَ النَّظرِ إلى الفاعل، وإذا كان الكلام مُنصبًّا إلى غرض من الأغراض، جُعِلَ سياقُه له وتوجُّهُه إليه، كأنَّ ما سِواه مرفوضٌ مُطَّرَح[2].

دلالةُ التَّعبير بـ (مِنْ) في قوله: ﴿مِنْهُ﴾:

عدمُ إغاثةِ حاملِ الأوزار، ولو بالنَّزر اليسير

دلَّ التَّعبيرُ بحرف الجَرِّ (مِنْ) في قوله تعالى: ﴿لَا يُحْمَلْ مِنْهُ شَيْءٌ﴾ على التَّبعيض، وفي ذلك إشارةٌ إلى أنَّ أيَّ نفسٍ مُثْقَلةٍ لو دُعيت إلى حِمْل بعضٍ يسير من ذنوبها لم يُحمَل عنها، فلا غياثَ يومَ القيامةِ لِمَنِ استغاث، وكلُّ نفسٍ مشغولةٌ بحِمْلها، وتجادُل عن نفسها، وإذا نُفيَ حِمْل بعضِ الأوزار؛ فنَفيُ الكلِّ من باب أولى.

نُكْتَةُ تقديمِ شِبه الجملة ﴿مِنْهُ﴾:

الاهتمامُ بثِقَل الآثام

تقدَّمَ الجارُّ والمجرور ﴿مِنْهُ﴾ على نائب الفاعل ﴿شَيْءٌ﴾ في قوله تعالى: ﴿لَا يُحْمَلْ مِنْهُ شَيْءٌ﴾؛ لإفادة الاهتمام بالحِمْل المَدعوِّ إلى تخفيف ثِقْله على النَّفس الدّاعية، فنفيُ حَمْل أدنى شيء منه مناسبةٌ لسباق الآية: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۚ وَإِن تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَىٰ حِمْلِهَا لَا يُحْمَلْ مِنْهُ شَيْءٌ﴾.

---

(1) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 4/ 435.

(2) الزّمخشريّ، الكشّاف: 4/ 8.

نُكْتَةُ تنكير ﴿شَيْءٌ﴾:

عـدمُ حَـمْـلِ القليل، فضلًا عن حَمْل الكثير

ورد لفظُ ﴿شَيْءٌ﴾ منكَّرًا مفردًا في قوله تعالى: ﴿لَا يُحْمَلْ مِنْهُ شَيْءٌ﴾، والغرضُ البلاغيُّ من التَّنكير فيه والإفرادِ: هو التَّقليلُ، إضافةً إلى أنَّ كلمة ﴿شَيْءٌ﴾ لتوغُّلها في إبهام جنس ما تُضافُ إليه، أو جِنسِ الموجود مطلقًا، مفيدةٌ للتَّقليل غالبًا كقوله تعالى: ﴿فَلَا تَأْخُذُواْ مِنْهُ شَيْـًٔا﴾ [النّساء: 20][1].

دلالةُ الواوِ في قوله: ﴿وَلَوْ كَانَ﴾:

تـأكـيـدُ امتـنـاعِ الغَوثِ في جميع الأحوال

دلَّ التَّعبيرُ بالواو على عطف قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾ على حالٍ محذوفة، كأنَّه قيل: وإن تدعُ مُثْقَلَةٌ إلى حِمْلها لا يُحْمَل منه شيءٌ على كلِّ حالٍ، ولو في هذه الحال التي يكون المدعوُّ فيها ذا قُربى، فدلَّ ذلك على امتناع الغَوثِ في جميع الأحوال.

دلالةُ (لو) في قوله: ﴿وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾:

المبالغةُ في انتفاء الـحُـكـم الَّـذي قبلَها

ورد في قوله تعالى: ﴿لَا يُحْمَلْ مِنْهُ شَيْءٌ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾ حرفُ (لو)، وهو هنا حرفٌ للشَّرط، وحُذِفَ جوابُه لدلالة ما قبلَه عليه، ومثلُ هذا الاستعمال شائعٌ في كلام العرب، ولكثرتهِ قال كثيرٌ من النُّحاة: إنَّ (لو) و(إن) الشَّرطيَّتَين في مثله مجرَّدتان عن معنى الشَّرط، لا يُقْصَد بهما إلّا المبالغة، ولقَّبوهما بالوصليَّتَين، أي: إنَّهما لمُجرَّد الوصلِ والرَّبط في مقام التَّأكيد، والشَّرطُ الذي بعدَها شرطٌ مفروضٌ، هو غايةُ ما يتوقَّع معه انتفاءُ الحُكم الَّذي قبلَها، فيذْكُرُه المتكلِّمُ لقَصْد تَحَقُّقِ الحُكم في سائر الأحوال، ويكون المعنى: فإن تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إلى حِمْلها؛ لا يُحْمَل منه شيءٌ، سواءٌ كان ذا قُربى أم لا، كأنَّه قيل: لا يحمل منه شَيءٌ على كلِّ حالٍ، فالجوابُ المُقَدَّرُ في موضع حالٍ، جيء بها للمبالغة في نفي إغاثةِ المستغيث، ومن النُّكَتِ في هذا الموضع: أنَّ ذا القُربى أرقُّ وأشفقُ على قريبه، فقد يَظُنُّ أنَّه

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 15/ 175.

يُغْني عنه في الآخرة بأن يُقاسِمَه الثِّقلَ الَّذي يُؤدّي به إلى العذاب بالاقتسام بينهما أو بالاحتمال ولو بالقليل من الآثام؛ فجاء التَّعبيرُ بـ (لو) لنفي ذلك المعنى[1].

نُكْتَةُ حَذْفِ اسمِ ﴿كَانَ﴾:

قَضدُ العُمومِ بشُمولِ كلِّ مَدْعوٍّ

جاء فعلُ ﴿كَانَ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾ ناقصًا مسندًا إلى الاسم المحذوف المفهوم من قوله: ﴿وَإِن تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَىٰ حِمْلِهَا﴾، وتقديره: ولو كان المدعوُّ ذا قُربى، وقد ترك النَّظمُ ذِكْرَهُ؛ ليَعُمَّ، ويشمُلَ كُلَّ مَدْعوٍّ، وذلك أبلغُ في نفي الإغاثة.

نُكْتَةُ إيثارِ لفظ ﴿قُرْبَىٰ﴾:

المبالغةُ في نفي إغاثةِ المستغيثِ، ولو مِن قريب شفيق

آثَر النَّظمُ القرآنيُّ التَّعبيرَ بلفظ ﴿ذَا قُرْبَىٰ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾؛ لغرض المبالغة في نفي إغاثةِ أحدٍ أحدًا، ووجهُ المبالغة أنَّ ذا القُربى أرقُّ وأشفقُ على قريبه، فقد يظنُّ أنَّه يغني عنه في الآخرة، بأن يقاسمَه الثِّقلَ الَّذي يؤدّي به إلى العذابِ، فيخفَّ عنه العذابُ بالاقتسام، وممّا يُذكَر في سِرِّ التَّعبير بالقُربى إفادةُ الإطلاق لمطلق لفظ القرابة، فيشملُ القُربى القريبة والبعيدة، وفيه إبطالٌ لاعتقاد العربِ الغِناء الذّاتيِّ بالتَّضامن والتَّحامل من ذوي القُربى؛ فقد كان المشركون يقيسون أمورَ الآخرةِ على أمور الدُّنيا، فيُعْطون لأنفسِهم الأمانَ إذا هُدِّدوا بالبعث، وهذا وهمٌ باطل[2].

بلاغةُ نظمِ الآية في نفي الإغاثة:

كلُّ امرئٍ بما كسب رهين

تضمَّن قولُه تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾ نفيَ جميعِ المعاني الدّاعية إلى الحمل، من كون النَّفسِ وازرةً قويَّةً تحتمل، وكون الأخرى مثقلةً، فلا يقال كونها قويَّةً قادرة ليس عليها حَمْل، وكونها سائلةً داعيَة، فإنَّ السُّؤال مظنَّةُ الرَّحمة، وكونها قريبةً؛ لأنَّ القرابة مظنَّةٌ للشَّفقة

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 22/ 289.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 22/ 290.

والتَّحمُّل، أي: ولو كان المسؤولُ قريبًا، فإذًا لا يكون التَّخلُّف إلّا لمانع، وهو كونُ كلِّ نفسٍ تحتَ حِمْل ثقيل[1].

نُكْتَةُ فصل قوله: ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ﴾:

فُصل قولُه تعالى: ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِٱلْغَيْبِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ عمّا قبلَه على سبيلِ الاستئنافِ البيانيِّ؛ وذلك لأنَّ الرَّسول ﷺ يخطر في نفسه التَّعجُّب من عدم تأثُّر أكثرِ المشركين بإنذاره، فأجيبَ بأنَّ إنذارَه ينتفع به المؤمنون ومَن تهيَّؤوا للإيمان.

انتفاعُ المؤمنين بموعظة النَّبيِّ الكريم دونَ المشركين

سرُّ إيرادِ هذه الآية عقب الَّتي قبلها:

وإيرادُ هذه الآية عَقِبَ الَّتي قبلَها يُؤكِّد أنَّ المَقْصِد الأوَّل من الَّتي قبلَها موعظةُ المشركين وتخويفهم، وإبلاغُ الحقيقةِ إليهم لاقتلاع مزاعمهم وأوهامهم في أمر البعث والحساب والجزاء[2]، وفيه كذلك إعلامُ اللهِ لرسوله بأنَّ هذه المواعظَ لن تُجْدِيَ مع المشركين، وإنَّما ينتفع بها المسلمون؛ لذلك قال: ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِٱلْغَيْبِ﴾.

اقتلاعُ أوهام المشركين في أمرِ البعثِ

سرُّ الالتفات في الآية:

انتقل النَّظمُ القرآنيُّ من ضمير الغيبة ابتداءً من قوله: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ إلى خطاب النَّبيِّ ﷺ في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِٱلْغَيْبِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ على سبيل الالتفات؛ للتَّأكيد على أنَّ المقصدَ الأوَّل من الكلام السّابق هو موعظةُ المشركين وتخويفُهم، واقتلاعُ مزاعمِهم وأوهامِهم في أمر البعث، ولتسليَة النَّبيِّ ﷺ بأنَّ تلك المواعظَ لم تُجْدِ فيهم؛ لأنَّه إنَّما ينتفع بها أهلُ الخشيَة دونَ غيرِهم[3].

تسليةُ النَّبيِّ الكريم عن إعراض المشركين

بلاغةُ القصرِ في الآية:

تظهر بلاغةُ أسلوبِ القَصْر بحرف ﴿إِنَّمَا﴾ في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا

قصرُ صفةِ الانتفاعِ بالإنذار على أهل الخشية دونَ غيرهم

(1) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 26/ 231.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 15/ 175.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 22/ 290.

﴿تُنذِرُ ٱلَّذِينَ يَخۡشَوۡنَ رَبَّهُم بِٱلۡغَيۡبِ﴾؛ لتضمُّنِه معنى: (ما) و(إلّا)، فحصل بالقَصْر الجمعُ بين النَّفي والإثبات، بمعنى: إثباتِ ما يُذْكَر بعدَها، ونفيِ ما سواه[1]، وهو قَصْرُ صفةٍ على موصوف، أي: قَصْرُ صفةِ الانتفاع بالإنذار على الموصوفين بخشية ربِّهم.

دلالةُ التَّعبيرِ بالإنذار دونَ غيره:

أثـرُ الإنـذارِ التَّصديق

آثَر القرآنُ الكريم التَّعبيرَ بالإنذار في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ ٱلَّذِينَ يَخۡشَوۡنَ﴾ دونَ غيرِه؛ لأنَّ المراد حصولُ أثرِ الإنذار، وهو الانكفافُ أو التَّصديق به، وليس المرادُ حقيقةَ الإنذار، وهو الإخبار عن توقُّع مكروه؛ لأنَّ القرينة صارفةٌ عن المعنى الحقيقي، وهي قرينة تكرُّر الإنذارِ للمشركين الفينةَ بعدَ الفينةِ، وهذا واقعٌ وظاهر في حياة النَّبيِّ ﷺ في إنذار المشركين[2].

نُكْتَةُ قَصْرِ الإنذار على أهل الخشيةِ:

اختصاصُ نفعِ أهـلِ الخشيةِ بـالإنـذار دونَ غيرهم

قَصْرُ إنذارِ النَّبيِّ ﷺ على أهل الخشية مع أنَّه لجميع النّاس في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ ٱلَّذِينَ يَخۡشَوۡنَ رَبَّهُم بِٱلۡغَيۡبِ﴾ لنكتة بديعةٍ، وهي التَّنبيهُ على ألّا يَظُنَّ النَّبيُّ ﷺ انتفاعَ الَّذين لا يؤمنون بنذارتِه، وإن كانت صيغةُ القَصْر صالحةً لمعنى القَصْرِ الحقيقيِّ، لكنَّ اعتبارَ المقام يعيِّن اعتبارَ القصرِ الإضافيِّ، ونظيرُ هذه الآية قولُه سبحانه: ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ مَنِ ٱتَّبَعَ ٱلذِّكۡرَ وَخَشِيَ ٱلرَّحۡمَٰنَ بِٱلۡغَيۡبِۖ﴾ [يس: 11]، وقولُه ﷻ: ﴿فَذَكِّرۡ بِٱلۡقُرۡءَانِ مَن يَخَافُ وَعِيدِ ۝٤٥﴾ [ق: 45]، مع أنَّ التَّذكير بالقرآن يَعُمُّ النّاس كلَّهم[3].

دلالةُ المضارع في الفعل ﴿تُنذِرُ﴾:

استمرارُ دعوةِ النَّبيِّ الكريم حتّى أتاه اليقين

أوثرَ التَّعبيرُ بصيغة المضارع ﴿تُنذِرُ﴾ في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ

(1) القزوينيّ، الإيضاح: 3/ 25.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 22/ 290.
(3) الصّاوي، الحاشية على الجلالين: 3/ 258، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 22/ 291.

﴿ٱلَّذِينَ يَخۡشَوۡنَ رَبَّهُم بِٱلۡغَيۡبِ﴾؛ للدَّلالة على التَّكرُّر والاستمرار، فما بَرِحَ النَّبيُّ ﷺ ينذر قومَه طولَ مُدَّة دعوتِه، وتَكَرَّر منه ذلك الفينةَ بعدَ الفينةِ حتّى أتاه اليقينُ.

سرُّ العدولِ عن الوصف بالاسم الظّاهر إلى الوصف بالموصول:

عُدِلَ عن الوصف بالاسم الظّاهر إلى الوصفِ بالموصول في قولهِ تعالى: ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ ٱلَّذِينَ يَخۡشَوۡنَ رَبَّهُم بِٱلۡغَيۡبِ﴾؛ تنويهًا بشأن ما في حيِّزه من جملة الصِّلة، وهو خشية الله بالغيب، وما عُطِفَ عليها من صفات، ولبيان أنَّها لعَظَمتها كافيةٌ في مدح منِ اتَّصف بها، فَمُدِحَ أهلُ الخشية بأنَّهم هم المنتفعون بإنذار الرَّسول ﷺ.

مَـدْحُ المؤمنين بخشية ربِّ العالَمين

دلالةُ التَّعبيرِ بالخشية:

أوثِرَ التَّعبيرُ بالفعل ﴿يَخۡشَوۡنَ﴾ دون (يخافون) في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ ٱلَّذِينَ يَخۡشَوۡنَ رَبَّهُم بِٱلۡغَيۡبِ﴾؛ مبالغةً في مَدْحهم بأنَّهم لعِلْمهم بعظَمة ربِّهم، وتهيُّبِهم لجلاله، فهُم يخشونه؛ إذِ الخشيةُ هي الخوف مع العِلْم بعظَمة المخشيِّ.

الخشيةُ هي الخوف مع العِلْم بعظَمة المَخشيِّ

دلالةُ التَّعبيرِ بالمضارع ﴿يَخۡشَوۡنَ﴾:

دلَّت صيغةُ المضارع في الفعل ﴿يَخۡشَوۡنَ﴾ على تجدُّد خشيتهم لله سبحانه ودوامها، حتّى وإنِ اعتراها ضعفٌ بسبب الجِبِلَّة البشريَّة، فإنَّهم يتوبون، ويعودون إلى ما كانوا عليه من تعظيم الله سبحانه.

سرُّ التَّعبير بـ ﴿ٱلَّذِينَ يَخۡشَوۡنَ رَبَّهُم﴾ دون (المؤمنين):

آثَر القرآنُ الكريم التَّعبيرَ بـ ﴿ٱلَّذِينَ يَخۡشَوۡنَ رَبَّهُم﴾ دون (المؤمنين) في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ ٱلَّذِينَ يَخۡشَوۡنَ رَبَّهُم﴾ الآية؛ لأنَّه لمّا كانت هاتان الصِّفتان - خشيةُ الرَّبِّ بالغيب، وإقامةُ الصَّلاة - من خصائص المسلمين، صار المعنى: إنَّما تنذر المؤمنين، فعَدَلَ عن استحضارهم بأشهر ألقابِهم مع ما فيه من الإيجاز، إلى

الثَّناءُ على المؤمنين بأشهر صفاتهم

استحضارِهم بصفتين مع ما فيهما من الإطناب؛ تذرُّعًا بذِكر هاتين الصِّفتين، إلى الثَّناء عليهم بإخلاص الإيمان في الاعتقاد والعمل[1].

نُكْتَةُ وصفِ الرُّبوبيَّة والإضافة:

رحـمـةُ الـرَّبِّ بـالـمـربـوب، والإحسانُ إليه

عُبِّرَ بوصف ﴿رَبَّهُم﴾ في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ ٱلَّذِينَ يَخۡشَوۡنَ رَبَّهُم بِٱلۡغَيۡبِ﴾ دون سواه من أسماء اللّهِ وصفاته؛ لما في وصف الرُّبوبيَّة من الدَّلالة على الشَّفقة بالمَربوب، ومحبَّةِ الخير له، ولتتأتّى الإضافةُ المفيدة للتَّشريف والقُرب، فهو ربُّهم الَّذي قرَّبهم بخشيته إليه[2]، وفي هذه الإضافة أيضًا دلالةٌ على أنَّ خشيتَهم لربِّهم هي من إنعام ربِّهم عليهم، وإحسانِه إليهم، حيثُ وفَّقهم إلى معرفة مقامه وتهيُّب جلاله، كما أنَّ في الإضافة إلى وصْف الرُّبوبيَّة طمأنةً للخاشين برحمة اللّه بهم.

سرُّ حذفِ معمول الفعل ﴿تُنذِرُ﴾:

حَـذْفُ ما يُعلَم جائزٌ وبليغ

حُذِفَ المفعول الثّاني للفعل ﴿تُنذِرُ﴾ في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ ٱلَّذِينَ يَخۡشَوۡنَ رَبَّهُم بِٱلۡغَيۡبِ﴾؛ لكونِه معلومًا من السّياق، فدلَّ ذِكْرُ النَّفس الوازِرةِ والمُثْقَلةِ على أنَّ مفعولَ الإنذار المحذوفِ هو جزاءُ الأعمال يوم القيامة، وما فيه من أهوال.

سِرُّ الاكتفاءِ بذِكْر الإنذار دونَ التَّبشير:

مـنـاسـبـةُ ذِكْـر الإنـــذار لمـقـام تهديد المشركين

اقتُصر في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ ٱلَّذِينَ يَخۡشَوۡنَ رَبَّهُم بِٱلۡغَيۡبِ﴾ على ذِكْر فعلِ النِّذارة دونَ البِشارة في حقِّ النَّبيِّ ﷺ على سبيل الاكتفاءِ البلاغيِّ، وحَدُّهُ: أن يقتضيَ المقامُ ذِكْر شيئَين بينهما تلازمٌ وارتباط، فيُكتفى بأحدهما عنِ الآخَر؛ لأنَّ فيه نُكْتَةً تقتضي الاقتصارَ عليه[3]، وهذا ما جاءَ به القرآنُ في هذه الآية، منِ الاقتصار على الفعل ﴿تُنذِرُ﴾ دون (تبشّر)؛ لأنَّ المقام هنا لتهديد المشركين؛ إذ كذَّبوا

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 22/ 292.
(2) البقاعيّ، نظم الدّرر: 13/ 425، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 04/ 202.
(3) الزّركشيّ، البرهان في علوم القرآن: 3/ 118.

بالقرآن وبالرَّسول ﷺ، فكان مقتضيًا لذِكر النِّذارة دونَ البِشارة، وفي ذلك اكتفاءٌ؛ لأنَّ البشارة تخطر ببال السّامع عند ذِكر النِّذارة[1].

دلالةُ تقييدِ الفعل ﴿يَخۡشَوۡنَ﴾ بقوله: ﴿بِٱلۡغَيۡبِ﴾:

مـدحُ المؤمنين بكونهم غيرَ مُرائين

قُيِّدَ الفعلُ ﴿يَخۡشَوۡنَ﴾ في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَخۡشَوۡنَ رَبَّهُم بِٱلۡغَيۡبِ﴾ بشِبه الجملة ﴿بِٱلۡغَيۡبِ﴾؛ وهي تحتمل أن تكون حالًا من الفاعل، بمعنى: يخشون ربَّهم غائبين عن عذابِه وأحكام الآخرة، أو غائبين عن النّاس في خَلَواتهم، وعند غيبتهم عن العَيان، أي: الذين آمنوا حقًّا غير مرائين أحدًا، أو تكون حالًا من المفعول، بمعنى: كون ذلك العذابِ غائبًا عنهم[2]، ويكون حرفُ الباء للملابسة.

دلالةُ (أل) في ﴿بِٱلۡغَيۡبِ﴾:

الـغـيـبُ كـلُّ مـا غـاب عـن الحَواسِّ

جاء لفظُ ﴿بِٱلۡغَيۡبِ﴾ في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَخۡشَوۡنَ رَبَّهُم بِٱلۡغَيۡبِ﴾ معرّفًا بـ (أل)؛ لدلالتها على معنيَين، أحدهما: العهد العلميُّ - الذي يسمّيه النُّحاة: العهد الذِّهنيَّ، والمعنى: بالغيب المعروفِ شرعًا، الثّابتِ بالنُّصوص الشَّرعيَّة، والآخر: جنسُ الغَيب، ولا يكون الاستغراقُ هاهنا حقيقيًّا، بل استغراقًا عُرفيًّا، وهو الثّابتُ بالشَّرع.

دلالةُ التَّعبيرِ بالمصدر (الغيب):

تَـعَـدُّد معاني الغيب

آثَر القرآنُ الكريم التَّعبيرَ بالمصدر (الغيب) في قوله: ﴿يَخۡشَوۡنَ رَبَّهُم بِٱلۡغَيۡبِ﴾؛ لأنَّه يُطلَق في القرآن مُرادًا به اسمُ الفاعل، أي: الغائب[3]، وبهذا المعنى يكون الغيب: كلَّ ما غاب عنك[4]، ويجوز أن يكون بمعنى اسم المفعولِ، أي: المُغَيَّب، وذكر العلماءُ أقوالًا في تعيينه، فقيل: هو اللّهُ تعالى؛ لأنَّه لا يُرى في الدُّنيا[5]، وقيل: القضاءُ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 19/ 09.
(2) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 23/ 396.
(3) محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن: 1/ 36.
(4) الفيُّوميّ، المصباح المنير: 2/ 457، والفيروزابادي، القاموس المحيط، ص: 121.
(5) جمال الدّين القَنّبي، مجمع بحار الأنوار: 4/ 80.

والقدر، وقيل: أحوالُ الآخرة، وغيرُ ذلك، وهذه الأقوالُ هي من باب التَّمثيل للغيب ببعض أفرادِه، وإلّا فجميعُ ما ذُكِر يَصْدُق عليه أنَّه غيب، ولذا قال ابنُ عطيَّة: "وهذه الأقوال لا تتعارض، بل يقع الغيبُ على جميعها"[1].

نُكْتَةُ عطفِ إقامة الصَّلاة على الخشية بالغيْب:

عطفُ الخاصِّ على العامِّ للتَّنويه بشأنه

عُطِفت إقامةُ الصَّلاة على خشية الله في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِٱلْغَيْبِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ من باب عطفِ الخاصِّ على العامِّ، وبلاغتُه التَّنبيهُ على مَزيَّةٍ وفضلٍ في الخاصِّ، حتّى كأنَّه لفضله ورِفعته جزءٌ آخَر مغايرٌ لما قبلَه، فتخصيصُ إقامِ الصَّلاة بالذِّكر تنويهٌ بشأنها ورفعتِها، وقد جمع النَّظمُ بينهما في هذه الآية؛ لأنَّ أوقاتَ الخشيةِ دائمةٌ، وأوقاتَ الصَّلاةِ معيَّنةٌ منقضيَةٌ.

سرُّ تخصيص الخشية والصَّلاة بالذِّكر:

الخشيةُ والصَّلاة أصلا الأعمالِ الحسنةِ الظّاهرة والباطنة

خَصَّ النَّظمُ القرآنيُّ الخشيةَ والصَّلاة بالذِّكر؛ لأنَّهما أصلا الأعمالِ الحسنة الظّاهرة والباطنة؛ فأمّا الصَّلاةُ؛ فإنَّها عِمادُ الدّين، وأمّا الخشية؛ فإنَّها شعارُ اليقين، وإنَّما يخشى المَرءُ بقَدْرِ علْمِه بالله تعالى، كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ [فاطر: 28] فقَلْبٌ لم يكن عالمًا خاشيًا يكون ميتًا، لا يُؤثِّر فيه الإنذارُ، كما قال تعالى: ﴿لِّيُنذِرَ مَن كَانَ حَيًّا﴾ [يس: 70]، ومع هذا جَعَل تأثيرَ الإنذارِ مشروطًا بشرطٍ آخَر، وهو إقامةُ الصَّلاة، وأمارةُ خشيةِ قَلْبِه بالغيب المحافظةُ على الصَّلاة في الشَّهادة[2].

نُكْتَةُ التَّعبيرِ بإقامة الصَّلاة دونَ أدائها:

وجوبُ المداومةِ على الصَّلاة وإقامةِ أركانِها وأذكارِها

آثَر القرآنُ الكريم التَّعبيرَ بإقامة الصَّلاة دونَ أدائِها في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِٱلْغَيْبِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ من باب

(1) ابن عطية، المحرّر الوجيز: 1/ 84.
(2) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 23/ 396.

مدحِ المقيمين الصَّلاةَ؛ لأنَّ معنى الإقامة الدَّوامَ، يُقال: أقام الصَّلاة؛ إذا داوم عليها[1]، وكذلك لأنَّ لفظَ الإقامةِ يدلُّ على الإتيان بها قائمةً تامَّةَ القيامِ والرُّكوعِ والسُّجودِ والأذكارِ، كما يحتمل إظهارُ الصَّلاة والثَّبات عليها، كما يقال: أُقيمت السّوقُ، وهذا تشبيهٌ بالقيام من حالةِ خفاء قعودٍ أو غيره[2]، وجوَّز بعضُ أهلِ العِلْم أن يكونَ ذلك من التَّقويم وهو التَّعديل، من قولك: قَوَّمتُ العودَ؛ إذا عدَّلتُه، ويكون معنى (إقام الصَّلاة) - على هذا المعنى -: الإتيانُ بها على وجه المحافظة على أركانِها وشروطِها ومُكَمِّلاتِها[3]، والجامعُ لهذه المعاني المداومةُ عليها وإظهارُها، وإقامةُ أركانِها وأذكارِها وسائرِ شروطِها.

وجهُ الاستعارةِ في إقامة الصَّلاة:

بـلاغـةُ الـبـيـان الـقـرآنيّ في تجسيد المعاني

يتجلّى وجهُ الاستعارة على القول بأنَّ إقامةَ الصَّلاة مشتقَّة من التَّقويم، وهو التَّعديل - وذلك من قولهم: قوَّمت العودَ - أنَّه من بابِ الاستعارةِ، وفي إجرائها طريقتان، أولاها: أن يُقال: شُبِّهَتِ الصَّلاةُ بالعود بجامعِ التَّعديل في كلٍّ منها، فحُذِف المُشَبَّهُ به، ورُمِز له بشيءٍ من لوازمه، وهو ﴿وَأَقَامُواْ﴾، على سبيل الاستعارةِ المكنيَّة الأصليَّة، والأُخرى: أن يُقال: شُبِّهَ تعديلُ الأركانِ بتقويم الرَّجُلِ العودَ، واستُعيرت له الإقامةُ، ثمَّ اشتَقَّ من (الإقامة) بمعنى (التَّقويم) الفعلَ: (أَقاموا)؛ فَصَرَّحَ بالمشبَّه به، على سبيل الاستعارة التَّصريحيَّة التَّبعيَّة، ونُكْتَةُ الاستعارةِ هاهنا: أنَّ تقويم الصَّلاةِ معنويٌّ، وتقويمَ العود حسّيٌّ، والخللُ الحِسّيُّ أظهرُ من الخَلَل المعنويِّ؛ لأنَّه مُدْرَكٌ لكلِّ راءٍ، فأيُّ فسادٍ في الحِسّيِّ يتفطَّنُ له، فيبادرُ إلى إصلاحه، وكذلك شأنُ الصَّلاة، ينبغي النَّظرُ فيما قد يدخلُها منَ الخَلَل، فيتدارك، والله أعلم.

(1) الفيّوميّ، المصباح المنير: (قوم).
(2) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 1/ 85.
(3) النّبراويّ، حاشية على الأربعين النّووية، ص: 37.

دلالةُ (أل) في ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾:

مـــدحُ أهـــلِ الخشية بإقامة فرائضِ الصَّلاة ونوافلِها

(أل) الدّاخلةُ على ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ في قوله ﷻ: ﴿وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾، على أحد وجهين، أحدهما: أن تكون عهديَّةً، والمُراد بها: خصوصُ الصَّلواتِ الخَمْس، ويُؤيِّده: أنَّ هذا التَّرتيبَ (إقامة الصَّلاة) مستعملٌ في خطاب الشَّرع لهذا المعنى، كما ورد في قول النَّبيِّ ﷺ: «بُنِيَ الإسلامُ على خَمْسٍ: شَهادَةِ أَن لا إلَهَ إلّا اللّهُ، وأنَّ مُحَمَّدًا رَسولُ اللّهِ، وإقامِ الصَّلاةِ، وإيتاءِ الزَّكاةِ، والحَجِّ، وصَوْمِ رَمَضانَ»[1]، والمراد بـ (إقامَ الصَّلاة) الَّذي هو ركنٌ من أركانِ الإسلام: الصَّلواتُ الخَمْسُ قطعًا، فكذلك ينبغي أن يكون ذلك هو المرادُ في الآيةِ، والآخر: أن تكونَ استغراقيَّةً، والمراد: كلُّ صلاةٍ يُصلّيها المُتَّقون، فإنَّهم يقيمونها، بمعنى: يأتون بها على وجه المحافظةِ على أركانِها وشروطِها ومكمِّلاتِها، وهذا القَدْرُ من الإقامة يتحقَّقُ في الصَّلوات كلِّها فرضِها ونفلِها؛ إذِ الآيةُ الكريمةُ سيقت مساقَ مدحِ الذين يخشون ربَّهم بالغيب، وهم لا يقتصرون على فعلِ الواجبات، بل يَتعدَّونَها إلى فعلِ المستحبّات، وهذا الوجهُ الثّاني أشملُ وأوعبُ؛ لكون الأوَّل مندرجًا فيه، إلّا أن موافقةَ المشهور من خطاب الشَّرع، من استعمال التَّركيب المذكورِ في خصوص الصَّلوات الخمس أولى، والله أعلم.

دلالةُ الواو في قوله: ﴿وَمَن تَزَكَّىٰ﴾:

دلَّ التَّعبيرُ بالواو على عطف قوله تعالى: ﴿وَمَن تَزَكَّىٰ فَإِنَّمَا يَتَزَكَّىٰ لِنَفْسِهِۦٓ﴾ على قوله: ﴿ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِٱلْغَيْبِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾؛ لأنَّه تذييلٌ جارٍ مَجْرَى المَثل، ولأنَّ إقامةَ الصَّلاة والخشية من أعظم أسباب التَّزكية.

بلاغةُ التَّذييل في الآية:

دخولُ المُذَيَّلِ في الحُكم العامِّ

تظهر بلاغةُ التَّذييل: ﴿وَمَن تَزَكَّىٰ فَإِنَّمَا يَتَزَكَّىٰ لِنَفْسِهِۦٓ﴾ في ذِكْره

(1) أخرجه البخاريّ في صحيحه، برقم: (8)، ومسلم في صحيحه، برقم: (16).

بعدَ قولِه تعالى: ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ ٱلَّذِينَ يَخۡشَوۡنَ رَبَّهُم بِٱلۡغَيۡبِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَۚ﴾؛ لأنَّ ذِكْرَه عقبَ المُذَيَّل يُؤذِنُ بأنَّ ما تضمَّنَه المُذيَّلُ داخلٌ في التَّذييل بادِئَ ذي بَدْءٍ، مثلَ دخولِ سببِ العامِّ في عمومه من أوَّل وهْلةٍ، دونَ أن يُخَصَّ العامُّ به، فالمعنى: إنَّ الذين خَشوا ربَّهم بالغيب، وأقاموا الصَّلاة هم ممَّن تَزَكّى، فانتفعوا بتزكيتهم[1].

دلالةُ التَّعبيرِ بالجملة الشَّرطيَّة:

جـــزاءُ تـزكـيـةِ الـنَّـفـسِ عـائـدٌ عليها بالنَّفع

ورد التَّعبيرُ بالجملة الشَّرطيَّة في قوله تعالى: ﴿وَمَن تَزَكَّىٰ فَإِنَّمَا يَتَزَكَّىٰ لِنَفۡسِهِۦٓۚ﴾، ونُكْتَةُ ذلك أن يتوقَّفَ وقوعُ الجوابِ والجزاءِ على وقوع فعل الشَّرط، فإذا وقع الأوَّلُ وقعَ الثّاني؛ وذلك لأنَّ أسلوبَ الشَّرطِ يقتضي وجودَ جوابِه؛ لأجل وجودِ شَرْطِه[2]، وكذلك في هذهِ الآيةِ، فقد أخبر اللّهُ سبحانه أنَّ مَن تطهَّر من أدناس الشِّرك، وأوضارِ الذُّنوب والمعاصي (فعل الشَّرط)، فجزاءُ تزكيتِه نفسَه عائدٌ عليه دونَ مَن سواه[3].

دلالةُ التَّعبيرِ بالفعل ﴿تَزَكَّىٰ﴾، مادَّةً وصيغةً:

زكـــاةُ الـنَّـفـسِ بـتـطـهـيرها من أدناس الشِّرك

عُبِّرَ بالفعل ﴿تَزَكَّىٰ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَمَن تَزَكَّىٰ فَإِنَّمَا يَتَزَكَّىٰ لِنَفۡسِهِۦٓۚ﴾، وهو (تفعَّل) من الزَّكاة، والمقصود بها هنا: الطَّهارةُ من أدناس الشِّركِ وأوضارِ الذُّنوب والمعاصي، وقد جاء على وجه المبالغةِ بصيغة (تَفَعَّل) التي تدلُّ على التَّكلُّف وبذلِ الجهد؛ فالتَّكلُّفُ يستلزم المبالغةَ في الفعل، وما يفعل بالتَّكلُّف يوجد على وجه الحُسْنِ والكمال[4].

دلالةُ الفاءِ في قوله: ﴿فَإِنَّمَا﴾:

تعليقُ مضمونِ الـجـواب على دوام حـصـولِ مضمونِ الشَّرط

أفاد حرفُ الفاء في قوله تعالى: ﴿وَمَن تَزَكَّىٰ فَإِنَّمَا يَتَزَكَّىٰ لِنَفۡسِهِۦٓۚ﴾

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 22/ 291.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 16/ 125.
(3) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 23/ 397.
(4) القونويّ، الحاشية على تفسير البيضاوي: 16/ 47، والهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 23/ 397.

ربطَ فعلِ الشَّرط بجزائه، والغرضُ البلاغيُّ منه إنَّما هو تعليقُ مضمونِ الجوابِ على دوام حصول مضمون الشَّرط، فيحْصُل الثّاني بحصول الأوَّل، فنفعُ التَّزكّي عائدٌ على المُتزكّي وحدَه.

بلاغةُ القَصْرِ في الآية:

قصرُ نفعِ التَّزكّي على المُتزكّي وحدَه دونَ مَن سواه

في قوله تعالى: ﴿وَمَن تَزَكَّىٰ فَإِنَّمَا يَتَزَكَّىٰ لِنَفْسِهِۦٓ﴾ أسلوبُ قَصْرٍ بحرف (إنَّما)، جمعَ بين النَّفي والإثبات؛ لتضمُّنِه معنى: (ما) و(إلّا)؛ وذلك للدَّلالة على إثبات ما يُذْكر بعدَها ونفي ما سواه[1]، وهو قَصْرُ صفةٍ على موصوف، أي: قَصْرُ صفةِ النَّفعِ الحاصل من التَّزكّي، على الموصوف بالتَّزكّي وحدَه دونَ مَن سواه.

نُكْتَةُ تغايرِ الزَّمن بين فعلَي الجملة:

الدُّنيا دارُ العملِ والآخرة دارُ الجزاء

يُلحَظ في قوله تعالى: ﴿وَمَن تَزَكَّىٰ فَإِنَّمَا يَتَزَكَّىٰ لِنَفْسِهِۦٓ﴾ تغايرُ الزَّمن بين فعلَي الجملة، فقد جاء فعلُ الشَّرط ﴿تَزَكَّىٰ﴾ بصيغة الماضي، وفعل جواب الشَّرط ﴿يَتَزَكَّىٰ﴾ بصيغة الاستقبال، والنُّكْتَةُ في ذلك أن مَن تحقَّقت فيه صفةُ التَّزكية، فسيكونُ جزاءُ تلك التَّزكية ونفعها له في الآخرة.

نُكْتَةُ ذِكْرِ التَّزكية بعدَ الخشية وإقامةِ الصَّلاة:

عطفُ العامِّ على الخاصِّ لإفادة العموم

ذُكِرَت التَّزكيةُ في قوله تعالى: ﴿وَمَن تَزَكَّىٰ فَإِنَّمَا يَتَزَكَّىٰ لِنَفْسِهِۦٓ﴾ بعدَ قوله قبله: ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِٱلْغَيْبِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ من باب ذِكْر العامِّ بعد الخاصِّ لإفادة العموم، ولأنَّ التَّزكية شاملةٌ للخشية وإقامةِ الصَّلاة وسائرِ الطّاعات، وهذا تقريرٌ وحَثٌّ عليها[2].

دلالةُ اللّام في قوله: ﴿لِنَفْسِهِۦٓ﴾:

نفعُ المتزكّي لنفسِه بالذّات، ولغيره بالواسطة

ورد في قولِه تعالى: ﴿وَمَن تَزَكَّىٰ فَإِنَّمَا يَتَزَكَّىٰ لِنَفْسِهِۦٓ﴾ حرفُ اللّام مِن لفظ ﴿لِنَفْسِهِۦٓ﴾، ويظهر أنَّها للتَّعليل، أي: اللّام المبيِّنةُ سببَ

(1) القزوينيّ، الإيضاح: 3/ 25.

(2) القونويّ، الحاشية على تفسير البيضاوي: 16/ 47، والآلوسي، روح المعانيّ: 11/ 358.

الفعلِ الَّذي قبلَها، فهي بمعنى (لأجل)، أي: تزكّيهِ لأجل نفعِ نفسِه، ولهذا سمّيت (لام الأَجْلِ)[1]، فنَفعُ المُتزكّي لنفسه بالذّات، ونفعُه لغيره بالواسطة، فإنَّ القوم الَّذي فيهم الصّالحون سالمون عن الآفاتِ، وتنزل عليهم البركاتُ[2].

بلاغةُ التَّعريض في الآية:

اللهُ غنيٌّ عن عبادة العابدين

تضمَّن قولُه تعالى: ﴿وَمَن تَزَكَّىٰ فَإِنَّمَا يَتَزَكَّىٰ لِنَفْسِهِۦٓ﴾ فنًّا بديعًا من فنون البيانِ، وهو (التَّعريض)، وهو كونُ معنى الكلامِ مفهومًا من عُرضه، أي: جانبه[3]، فقد دلَّ أسلوبُ القَصْر في قوله: ﴿فَإِنَّمَا يَتَزَكَّىٰ لِنَفْسِهِۦٓ﴾ أنَّ قبولَ أهلِ الخشية إقامة الصَّلاة والنِّذارةَ كان لفائدة أنفسهم، ففيه تعريضٌ بأنَّ الَّذين لم يَعْبَؤوا بنذارة النَّبيِّ ﷺ، تركوا تزكيةَ أنفسِهم بها، فكان تركُهم ضرًّا على أنفسِهم[4]، وفيه أيضًا إشارَةٌ إلى أنَّه تَعالى غنيٌّ عن عبادتِهم، وإنَّما وجبَ ما وجب لكونهم منتفعين بها في الدُّنْيا والعُقبى[5].

دلالةُ الواوِ في قوله: ﴿وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ﴾:

تأكيدُ عودِ جزاءِ الأعمال إلى أصحابها خيرًا أو شرًّا

دلَّ التَّعبيرُ بالواو على عطف قوله تعالى: ﴿وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ على قوله: ﴿وَمَن تَزَكَّىٰ فَإِنَّمَا يَتَزَكَّىٰ لِنَفْسِهِۦٓ﴾؛ لأنَّه تكميلٌ للتَّذييل، فبعدَ أن قَرَّر أنَّ نفعَ التَّزكّي عائدٌ إلى نفس المتزكّي، كما أنَّ ضررَ الذُّنوب والآثام راجعٌ إليه؛ أكملَ المعنى بالتَّأكيد على أنَّ مصيرَ كلِّ عاملٍ إلى الله سبحانه، وهو مُجازيْهِ بما قدَّم من خيرٍ أو شَرٍّ لنفسه.

نُكْتَةُ تقديمِ شِبه الجملة:

اختصاصُ اللهِ بالرُّجوع إليه وبالحساب

تقدَّم الجارُّ والمجرور ﴿وَإِلَى ٱللَّهِ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَإِلَى ٱللَّهِ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 11/ 144.
(2) القونويّ، الحاشية على تفسير البيضاوي: 16/ 47.
(3) العلويّ، الطّراز: 1/ 195.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 22/ 291.
(5) القونويّ، الحاشية على تفسير البيضاوي: 16/ 47.

﴿ٱلۡمَصِيرُ﴾ على المبتدأ لنُكْتَةٍ بلاغيَّةٍ، وهي الاختصاص، بمعنى: اختصاص الله بالرُّجوع إليه، ونظيرُه مثلًا قولُه تعالى: ﴿إِنَّ إِلَيۡنَآ إِيَابَهُمۡ ۝٢٥ ثُمَّ إِنَّ عَلَيۡنَا حِسَابَهُم ۝٢٦﴾ [الغاشية: 25 - 26]، فالمعنى: كذلك هو اختصاصُ اللهِ بالرُّجوع إليه وبالحساب[1].

دلالةُ (أل) في ﴿ٱلۡمَصِيرُ﴾:

جاء لفظُ ﴿ٱلۡمَصِيرُ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلۡمَصِيرُ﴾ معرَّفًا بـ (أل) الدّالَّة على تعريف الجنس، أي: المصير كلُّه إلى الله، سواء فيه مصيرُ المتُزكّي ومصيرُ غيرِ المُتزكّي، وكلٌّ يُجازى بما يناسبه[2].

دلالةُ التَّذييلِ بقوله: ﴿وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلۡمَصِيرُ﴾:

خُتِمَت الآيةُ بقوله سبحانه: ﴿وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلۡمَصِيرُ﴾ على سبيل الوعدِ والوعيدِ، فالمُزكّي نفسُه إن لم تظهر فائدةُ تزكيتِه عاجلًا، فالمصيرُ إلى الله يظهر عندَه في يوم اللِّقاء في دار البقاء، والوازِرُ إن لم تظهر تبعةُ وِزْرِه في الدُّنيا، فهي تظهرُ في الآخرة؛ إذ مصيرُ الجميع إلى الله ﷻ[3].

الإشـــارةُ إلى الوعدِ والوعيدِ

❁ الفُروقُ المُعْجَميَّةُ:

الثِّقلُ والوِزْرُ:

يتجلّى الفرقُ بين لفظي (الثِّقل) و(الوزر) في الاستعمال، فلفظُ (الثِّقل) يُستعمل على سبيل الحقيقةِ في المحمولات، أمّا لفظُ (الوزر)؛ فيُستعمل مجازًا عن الذَّنب، وأصلُه من الثِّقل، أي: إنَّه يُثقِلُ صاحبَه تشبيهًا بثِقَل الجبل[4]، فآثَر النَّظمُ القرآنيُّ استعمالَ لفظِ (الوزر) لتعلُّق الأمرِ بحَمْلِ الذُّنوب.

الـذُّنـوبُ ثقيلة عـلى صاحبها كثِقل الجبال

(1) الزّمخشريّ، الكشّاف: 4/ 745.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 22/ 292.
(3) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 26/ 231.
(4) العسكريّ، الفروق اللّغوية، ص: 234، والسّمين الحلبيّ، عمدة الحفّاظ: (وزر).

الخشيةُ والخوف:

عمومُ الخوفِ وخصوصُ الخشية بالعِلْمِ

الخوف يتعلَّقُ بالمكروه وبتَرْك المكروه، تقول: خِفت زيدًا، كما قال تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النّحل: 50]، وتقول: خفت المرضَ، كما قال سبحانه: ﴿وَيَخَافُونَ سُوٓءَ ٱلْحِسَابِ ﴿٢١﴾﴾ [الرّعد: 21].

أمّا الخشيةُ؛ فتتعلَّق بمُنْزِل المكروه، ولا يُسمَّى الخوفُ من نفس المكروهِ خشيةً، ولهذا قال: ﴿وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوٓءَ ٱلْحِسَابِ ﴿٢١﴾﴾ [الرّعد: 21]، حيثُ ذَكَرَ الخشيةَ في جانبه سبحانه، والخوفَ في جانب الحساب[1].

فيظهر بهذا أنَّ الخشية أخصُّ من الخوف، وأعلى مقامًا منه؛ لأنَّها خوفٌ مقرونٌ بمعرفة، وقد لخَّص الإمام ابن القيِّم الفرقَ بينهما بقوله: "الخوفُ: اضطرابُ القلب، وحركتُه من تَذَكُّرِ المُخَوِّفِ، وقيل: الخوف هربُ القلبِ من حلول المكروه عند استشعاره، والخشية أخصُّ من الخوف، فإنَّ الخشيةَ للعلماء باللّه، قال اللّه تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ [فاطر: 28]، فهي خوفٌ مقرونٌ بمعرفة، وقال النَّبيُّ ﷺ: «إنّي أتقاكم للّه، وأشدُّكم له خشيةً»[2]، فالخوفُ حركةٌ، والخشية انجماعٌ، وانقباضٌ، وسكون"[3].

فآثَر النَّظمُ الكريم في هذه الآية استعمالَ لفظ (الخشية) لاقترانهِ بالغيب، وهو لا يكون إلّا عن علمٍ بالمخشيِّ منه سبحانه.

(1) العسكريُّ، الفروق اللُّغويّة، ص: 218.
(2) أخرجه مسلم في صحيحه، برقم: (1108).
(3) ابن القيّم، مدارج السالكين: 2/ 180.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد السابع والأربعون،
سورة فاطر من الآية 15 إلى سورة يس الآية 50
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1446هـ - 2025م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2025م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد السابع والأربعون، سورة فاطر من الآية 15 إلى سورة يس الآية 50
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 47 ، 800 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-731-00-9
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 47 : المجلد السابع والأربعون، سورة فاطر من الآية 15 إلى سورة يس الآية 50.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-731-00-9
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-0968178 بتاريخ 2025/01/23م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»